السعودي .. لا يرمي ولا (يجي) بحصى

هذه هي فكرة بعض السعوديين ومعظم الأجانب عنّا للأسف، فنحن من وجهة نظرهم غير نافعين، ونعتمد على الأجنبي في كل شيء، يقول أحدهم: (لولا الأجانب لمتنا من الجوع)!

والسؤال الآن، هل نحن هكذا فعلاً؟!

في البداية يجب أن لا ننكر أن معظم المهن والحرف والصناعات اليدوية والأعمال الشاقة بصفة عامة هجرها السعوديون بعد أن منّ الله عليهم بالخير العميم، الذي كان من آثاره توسع الدولة في التنمية، وما نتج عنه من حاجة للتوظيف برواتب مغرية مقارنة بما كانت تدره المهنة على صاحبها، ونتج عن ذلك أيضاً الحاجة إلى الاستعانة بالأجنبي لملء الفراغ الذي تركه السعودي من جهة، وتغطية الاحتياج المتزايد من جهة أخرى، في ظل قلة أعداد السعوديين بشكل عام، وقلة المؤهلين منهم بشكل خاص.

إلى هنا، ولا بأس فيما حصل، لكن الخلل والخطر والتشوهات بدأت تظهر مع مرور السنين لأسباب مختلفة، ومن ذلك:

١- اعتماد معظم السعوديين بشكل شبه كلي على الوظيفة الحكومية في فترة من الفترات، وتفضيلها عن أي عمل آخر، وترك (الجمل بما حمل) للأجنبي، وظهور التواكل والكسل لدى الكثير من الأجيال اللاحقة.

٢- النظرة الدونية التي طرأت في المجتمع، وكرّسها الرَّفاه وبعض العادات القبلية لبعض المهن الشريفة، حتى أصبح المشتغل بتلك المهن غير مقبول عند الكثيرين.

obeikandi.com

٣- تمكن الأجنبي وسيطرته على سوق العمل وتحكمه فيه، وإقصاء السعودي عنه بكل طريقة ممكنة.

٤- الدعاية المضللة التي قادها الأجنبي، ورجل الأعمال السعودي المتستر ضد الشباب السعوديين، ووصمهم بالفشل وعدم الجدية.

٥- تراخي الجهات الحكومية في موضوع (السعودة) وربطه بنسب سنوية على المدى البعيد لا تتوافق مع النمو السكاني المتسارع.

٦- ظهور الفساد بكل أشكاله بقيادة ما يسمى (بالقطاع الخاص)، وبتضافر مع غياب أو تراخي الأجهزة الرقابية في تطبيق الأنظمة، أو قصور الأنظمة نفسها وعدم مواكبتها للمتغيرات، ثم التواطؤ من قبل نفر قليل من السعوديين باعوا ذممهم ومصلحة وطنهم بثمن بخسٍ دراهم معدودة.

٧- إغراق البلد بالعمالة الرخيصة عبر الاستقدام لمؤسسات وشركات وهمية، وعبر ما كان يسمى بمنح التأشيرات، ووجود أعداد هائلة من مخالفي نظام الإقامة، ومن اللاجئين وخلافهم.

٨- كان من نتائج كل هذا الفساد وجود أكثر من مليون سعودي عاطل عن العمل في ظل وجود أكثر من ١٢ مليون موظف (أجنبي)، بل إن البطالة امتدت للأجانب أنفسهم الذين قدموا بتأشيرات عمل عند مؤسسات وهمية، أو بين مخالفي الإقامة.

٩- وكان من نتائج كل هذا الفساد عبث الأجنبي بشكل كبير بالسوق السعودي لأجل الكسب دون رادع، واحتكار السلع والمهن والخدمات فيما يشبه اللوبيات المنظمة، بالإضافة إلى العبث بصحة المجتمع وسلامته وأمنه ورفاهه.

١٠- وكان من نتائج كل هذا الفساد وجود الكفيل الطفيلي الذي يعيش على هبات مكفوله الأجنبي نهاية كل شهر، ووجود السعودة الوهمية التي توظف السعوديين برواتب متدنية مقابل عدم تمكينهم من العمل، وذلك لتحقيق نسبة السعودة في المنشأة ليس إلا.

openkandil.com

١١- وكان من نتائج كل هذا الفساد وجود الشباب السعوديين المؤهلين، وبعضهم يحمل شهادات عليا من الخارج، على رصيف البطالة، وانحدار بعضهم إلى الجريمة والمخدرات والأمراض النفسية والأفكار الهدامة.

ولكن .. أين الحقيقة، وماذا يجري، ولماذا اتخذت الدولة كل هذه الإجراءات، وما نتائجها؟!

إن الزعم الذي يروج له المغرضون بأن السعودي غير نافع وغير جدي في العمل غير صحيح، ولا ينطبق إلا على بعض المحبطين، والأدلة على ذلك لا يمكن حصرها، وسأكتفي ببعض الأمثلة كدليل قاطع على جدية السعودي وإقباله على العمل مهما كان شاقاً، ومن أولئك موظفو أرامكو الذين يعملون لساعات طويلة في البر والبحر، ويختلط عرق جبينهم بالزيوت والتراب والرمال والرطوبة، ومن أولئك جنودنا البواسل في الجيش الذين يضربون أروع الأمثلة في التضحية بأعمارهم فضلاً عن أوقاتهم وجهودهم في ساحات القتال وفي الثكنات وفي كل مكان، ويتولون كافة الأعمال والتخصصات والشؤون العمالية والخدمية، دون أن يقوم بذلك أجنبي واحد بدلاً عنهم، ومن أولئك الكثير من رجال الأعمال الذين يباشرون أعمالهم بأنفسهم في شركاتهم ومحلاتهم، ويديرون ويسيّرون تلك الأعمال بكفاءة، ويقضون النهار والليل دون كلل أو ملل، كما لن أنسى أن السعوديين كانوا حتى وقت قريب يعملون في جميع المهن والحرف والصناعات اليدوية وغيرها عندما كانوا في حاجة إليها، وكان مردودها يكفيهم ويكفي أسرهم، وقد شهدت وأنا ابن القرية الفلاحية كيف كان الناس كباراً وصغاراً رجالاً ونساءً يعملون في حقولهم ويربون ماشيتهم ويعتمدون على أنفسهم في كل شيء.

إذاً، فإن عامل الجذب المشترك للسعوديين في كل تلك الأعمال هو الحاجة في المقام الأول، ثم المردود المالي الجيد، أما من يريد من السعودي أن يعمل ويكد ويجهد ثم يتقاضى راتباً هزيلاً لا يكفي حاجاته الأساسية، فضلاً عن

obeikandl.com

تحقيق أحلامه بتكوين أسرة وتأمين مستقبل زاهر له ولأبنائه، فإنه باختصار يريد تجويع السعودي وإفقاره في وطنه، مقابل زيادة أرباحه هو، ومقابل تستره على الأجنبي الذي يملك ويدير العمل في الواقع، وحان الوقت لتصحيح هذه (الجريمة).

وخلاصة القول، إننا شعب كبقية الشعوب، ونحن قادرون على العمل متى ما توفرت لنا البيئة المناسبة والمردود الجيد، ونحن قادرون على البناء، وليس الفرجة فقط كما يروج مصاصو الدماء.

إن الإجراءات الأخيرة جاءت لتصحيح الخلل وتعديل المسار، وهي إجراءات ليست سهلة، وسيصاحبها بعض الألم كما أشار إلى ذلك المسؤولون.

وقد تمنيت أن يتجاوز بعض المحللين الاقتصاديين - بدافع وطني - مناقشة الأسباب التي أدت إلى التغيير، لأن ذلك تحصيل حاصل ولن يغير في الواقع شيئاً، تمنيت أن يتجاوزوه إلى بيان ومناقشة ماذا سيحصل لو لم يتم هذا التغيير، كما تمنيت أن يتفرغ من أحضروا الآلة الحاسبة ليجمعوا ويطرحوا ويستنتجوا كم سيخسر الأجنبي، تمنيت أن يحسبوا بدل ذلك كم سيربح الوطن والمواطن من هذه الإجراءات، وأيضاً، ليت من بدأ يخوض في حلٍّ وحرمة إصدار السندات والاستدانة أن يقدم لنا حلولاً متكاملة أخرى لا تؤدي إلى تخفيض راتبه.

أما من انشغلوا بالتهويل وأننا سنتعرض لكارثة وسنموت من الجوع والمرض، ومن يلوحون بتوقف عجلة الاقتصاد تماماً، ومن يهددون الدولة بغضبة الأجانب وانتقامهم، وأولئك الذين استحضروا الأخوَّة الإسلامية والعروبة ونسوا أبناءهم داخل البيت، فهؤلاء لا يستحقون أكثر من (....) على وجوههم!

إننا نسير بقوة نحو (عهد المسؤولية)، عهد مسؤولية المواطن، وتحمّله الأعباء المالية، وتأقلمه مع الأوضاع الجديدة، ومشاركته في صناعة التحولات الكبيرة التي سيشهدها وطنه، وعهد مسؤولية الحكومة في إنجاز ما وعدت به من برامج ورؤى مستقبلية تحقق الرفاه للمواطنين.

إنه أمل مشوب بألم، وتفاؤل مشوب بحذر، وهناك متشائمون ولاشك، ولكنه واقع يجب على الجميع مواجهته.

ومن المتوقع أن تشهد الأعوام القادمة تحولات كبرى في نواحٍ شتى تلقي بظلالها على الجميع، وتمس حتى عادات المجتمع وتقاليده، بل وعلاقاته.

ولكن، هل هي تحولات سلبية أم إيجابية؟!

من وجهة نظري البسيطة أن هناك جانبين، أو كما يقول الأمريكان: هناك خبر جيد وخبر سيىء، ولكن المحصلة النهائية ستكون مشرقة بإذن الله، وأنا أحد المتفائلين.

وفيما يلي، بعض التوقعات الشخصية البحتة، وبالإمكان أن نصل في نهايتها إلى الحكم على ما ينتظرنا:

١- ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير رغم الدعم الحكومي للمواطن في بداية التحول، مما يفقد الجميع توازنهم ويجبرهم على تغيير عاداتهم الاستهلاكية، وعلينا أن نستعد ونعمل من الآن على تخفيض وترشيد إنفاقنا بكل السبل الممكنة، خاصة فيما يتعلق بالكهرباء والماء والوقود، والتركيز على الاحتياجات الأساسية للأسرة، والاستغناء عن الثانويات، وإطالة عمر ما يتوفر لدينا من مركبات وأجهزة وأثاث وخلافه، وتأجيل مشاريعنا لما بعد اتضاح الأمور والتأقلم معها.

٢- من المؤكد أن الكثير من الشركات والمؤسسات الوهمية ستضطر لغلق أبوابها وشطب سجلاتها، أما الشركات الطفيلية التي تعيش على الإنفاق الحكومي في شكله السابق (التعميد المباشر، المناقصات والمشتريات الحكومية) فإنها ستتأثر سلباً بنظام المشتريات الإستراتيجي الجديد من ناحية، وخصخصة معظم الخدمات الحكومية من ناحية أخرى، وستكون أمام خيارات جميعها صعبة ولكنها ممكنة، ومنها الانسحاب من السوق، أو تغيير النشاط، أو تخفيض النفقات، وتخفيض سقف التوقعات والأرباح.

obeikandi.com

٣- ومن المؤكد أيضاً عدم قدرة العديد من الأجانب على الاستمرار، ومغادرتهم أو مغادرة مرافقيهم على الأقل اختيارياً، وأخص بالذكر العمالة السائبة المتستر عليها، وكذلك الذين سيغادرون إجبارياً إما لإغلاق شركاتهم ومؤسساتهم أو لتسريحهم منها.

٤- وكذلك فإن العديد من (محاضن الاستهلاك)، وهي غالبية أسواقنا ومحلاتنا التجارية ستتعرض للخسائر مع ارتفاع النفقات، وتغير العادات الاستهلاكية، وشح السيولة بأيدي المواطنين، ولن يصمد معظمها، وربما نرى الكساد يضرب بقوة معظم النشاطات الثانوية.

٥- تسريح العديد من الموظفين السعوديين في البداية، ولكنهم سرعان ما يجدون الفرص الوظيفية، أو الاستثمارية الأفضل، بفعل مغادرة الأجانب، وارتفاع نفقات بقائهم، وارتفاع نسب السعودة في المنشآت القادرة على الاستمرار والمنافسة، ووجود فرص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تدعمها الدولة.

٦- تحول القطاع الخاص إلى قطاع منتج، يسهم في تنويع مصادر الدخل ويعزز النمو الاقتصادي، وهو الاتجاه الذي تدعمه الدولة وتسعى لتحقيقه وأنشأت لأجله صندوقاً بقيمة ٢٠٠ مليار ريال، ولذا، فإن النصيحتين الذهبيتين لرجال الأعمال في هذا الوقت هما إعادة الهيكلة، والتحول الملائم لتوجهات الدولة، وانتهاب الفرص التي تقدمها ومنافسة المستثمر الأجنبي الذي يتوق للسوق السعودية، بدلاً من التأفف والاستمرار في دفع النفقات مقابل الاستمرار، أو نقل الاستثمارات لمناخات ضريبية عالية تستهلك معظم الأرباح، أما النصيحة الثانية فهي البدء فوراً في إنشاء مراكز تدريب داخل المنشآت، واستقطاب الشباب السعودي إليها، بل وابتعاثهم إن لزم الأمر، وإحلالهم مكان الأجنبي بدلاً من التلكؤ وانتظار ما لن يأتي، لأنه لا مستقبل لشركاتك بدونهم، وهذا هو التوجه الرسمي للدولة.

٧- كل ما تقدم سيجعلنا شعباً حيوياً نشيطاً عاملاً مسؤولاً، يسهم في نهضة

بلاده ويتولى زمام أمره، بدلاً من الاتكال على الغرب والشرق في كل شيء، وسننتقل من شعب مستهلك إلى شعب منتج، ومن المتوقع كما نأمل وكما خططت له الدولة في رؤيتها ٢٠٣٠، أن نصل إلى الاستغناء التام عن الاعتماد على النفط، والإرادة تصنع المعجزات، ويحضرني هنا كيف أن أمريكا استطاعت خلال عام ونصف فقط (ثمانية عشر شهراً) أن تسخر كافة إمكاناتها العلمية والاقتصادية والصناعية لتصبح دولة متفوقة من الناحية العسكرية على ألمانيا التي سبقتها بسنوات طويلة، وكيف حولت مصانع الطابعات إلى مصانع للقذائف، ومصانع السيارات إلى مصانع للدبابات، حين اضطرت إلى ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، ولا أنسى التجربة القريبة لماليزيا التي تحولت من الفقر والجوع خلال سنوات قليلة إلى الصناعة والرفاه بمجرد توفر الإرادة رغم انعدام الموارد، وقبلها اليابان التي من لا شيء أصبحت كل شيء.

وقبل أن أختم، أود إيراد بعض النقاط السريعة التي تؤرقني كمواطن، وبعض الاقتراحات التي أتمنى أن تجد لها آذاناً صاغية في الوزارات والجهات المعنية:

١- النظر في المادة ٧٧ من نظام العمل، التي تتيح للقطاع الخاص فصل السعودي تعسفياً، وهو الاتجاه المناقض تماماً لتوجهات الدولة نحو السعودة.

٢- ربط حصول القطاعات الحكومية والأهلية على تأشيرة عمل بعدم وجود سعودي يشغل الوظيفة، على أن تتولى وزارتي الخدمة المدنية والعمل والشؤون الاجتماعية ذلك، والاستغناء عن بعض الشروط التعجيزية التي تأتي الخبرة في مقدمتها، ويتم تدريب السعودي على رأس العمل.

٣- إلزام القطاعات الحكومية والأهلية بنقل منسوبيها، للتخفيف من الأعباء المالية عليهم من جهة، ولرفع كفاءة استخدام الطاقة والتخفيف من استهلاك منشآت البنية التحتية من جهة أخرى.

٤- عدم تحميل المواطنين والمقيمين قيمة الهدر الكبيرة الذي تعاني منه بعض

الشركات، حيث بينت بعض الأرقام وجود هدر في الطاقة الكهربائية وتسريب في المياه بنسب غير مقبولة.

٥- تحفيز ومكافأة القطاع الخاص الذي يحقق نتائج نوعية، والذي يقدم خدمات للمجتمع، والذي يحقق نسبة عالية في السعودة، وتمييزه عن غيره بإعفاءات وتسهيلات متنوعة.

٦- مراقبة الأسعار، خاصة فيما يتعلق بالسلع المدعومة، وعدم المبالغة في ضرائب السلع المصنفة كسلع ضارة، حيث إنها تمس جيوب المواطنين بشكل مباشر مهما كان، واستبدال ذلك ببرامج توعوية وتحفيزية مختلفة تحقق الأهداف (الخيرية) التي تعدُّها الجهات المختصة دافعاً لرفع الضرائب.

٧- تفعيل قانون مكافحة الاحتكار، حيث إن الظرف الحالي لا يحتمل التسويف أو التحايل تحت أي مسمى (وكالة أو فرع أو مورد أو غيرها) وفتح السوق بشكل حقيقي للتنافس، وعدم ترك الأمور على ما هي عليه حالياً، وإلا فإن المواطن سيكون تحت رحمة المحتكرين، والاستغناء عن سلع الشركات التي تشترط وكيلاً واحداً حصرياً لها في المملكة.

أخيراً، في السراء والضراء، في المنشط والمكره، لا أقول إلا: عاشت بلادي، وعاش حكامها ومواطنوها، وإلى الأمام دائماً أيها الوطن العظيم.

obeikandl.com